

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تنفيذ إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، حسب ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٧٠. وتتسبب الكوارث في خسائر هائلة على صعيد التنمية الاقتصادية، تتراوح تقديراتها المتحفظة بين ٢٥٠ و ٣٠٠ بليون دولار سنويا. غير أن هذه الأرقام تخفي وراءها أثرا كبيرا غير متناسب يقع على البلدان المنخفضة الدخل، التي يصل متوسط الخسائر التي تتحملها سنويا من جراء الكوارث إلى ما يعادل ٢٢ في المائة من الإنفاق الاجتماعي. وقد أخذت هذه التكاليف في الارتفاع سريعا بسبب عدم مراعاة مخاطر الكوارث في الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك نتيجة لتغير المناخ. وبدون تغيير جذري في المسار الراهن، ستستمر الكوارث في إحداث تراجع في المكاسب الإنمائية وفي تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220816 180816 16-13144 (A)



وهذا التغيير في المسار تمثله عملية الحد من مخاطر الكوارث، المبينة في إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. فهي توفر وصلة عملية وملموسة للربط بين أوساط التنمية والأوساط الإنسانية، كما أنها محور هام لاحتشاد الحكومات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية.

وقد قام الكثير من الدول الأعضاء خلال السنة الأولى من عملية التنفيذ باستعراض وتنقيح الخطط والنهج على جميع المستويات من أجل مواءمتها مع إطار سندياي. وأنشئت شراكات جديدة عديدة. وتم الاضطلاع على صعيد نظام الرصد العالمي لإطار سندياي بأعمال واسعة النطاق شملت أعمالا تتعلق بمؤشرات الغايات العالمية وتحديث المصطلحات.

والحد من مخاطر الكوارث هو مسعى قوامه التعاون. ويجري بذل جهود متضافرة لتأمين الاتساق في هذا الصدد مع الخطط والأطر الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتمشيا مع قراري الجمعية العامة ٦٩/٢١٨ و ٧٠/١١٠، يشمل هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الأحوال المتعلقة بظاهرة النينيو/النينيا وفرعا عن معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على تلك الظاهرة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

أولا - الحالة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث

١ - تشكل الكوارث انتكاسة كبيرة للتنمية. وما فتئت المخاطر المترتبة عليها تتصاعد إلى مستويات غير مقبولة بفعل عدد من العوامل المحركة التي تنجم عن الأنشطة البشرية وعن ضعف مراعاة المخاطر في الاستثمارات الإنمائية. وتشمل هذه العوامل استشراء الفقر وانعدام المساواة، وسوء إدارة النمو الحضري وسرعة معدلاته، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، وأطر الحوكمة التي تستهين بحجم مخاطر الكوارث. ونتيجة لذلك، فإن الكوارث لا تزال تلحق أضرارا بالأصول الحيوية وبسبل كسب العيش وتؤدي إلى تدميرها، كما أنها تقوض سنوات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - وقد كانت ظاهرة النينيو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ واحدة من أقوى الظواهر التي تم رصدها على مدى الخمسين عاما الماضية، وكانت آثارها محسوسة في جميع أنحاء العالم. وقد أدت حدة الأعاصير المدارية إلى إلحاق الضرر بجزر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا. فقد أحدثت الأمطار الغزيرة فيضانات عارمة في جنوب الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشهدت إكوادور، في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، أكثر من ٢٠٠ من الفيضانات والانهيارات الأرضية المرتبطة بالنينيو^(١). وفي الوقت نفسه، كانت سنة ٢٠١٥ هي أكثر السنوات المسجلة ارتفاعا في درجات الحرارة. فقد أودت موجات الحر الشديد بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر بحياة أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، بينما ينتظر أن تؤثر موجة الحر الشديد وحالة الجفاف اللتان تشهدهما منطقة جنوب آسيا في عام ٢٠١٦ على الملايين من الناس.

٣ - وهذه الظواهر الجوية ليست ظواهر استثنائية على الإطلاق، فهي في طريقها إلى أن تصبح هي الوضع المعتاد الجديد، حيث يزيد تغير المناخ من شدة الأحوال الجوية القاسية ومن تواترها وتقلبها. وقد أصبحت العواقب البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، بما في ذلك الآثار الكبيرة الواقعة على الصحة والأمن الغذائي، ملموسة بالفعل، وهي تضر في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب بالنساء والفتيات.

٤ - وفي حين أن معظم الكوارث ترتبط بالظواهر الجوية، فإن المخاطر المرتبطة بالأخطار الجيوفيزيائية تهدد أيضا بإحداث أضرار. ففي اليابان وإكوادور، أدت الزلازل في نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى الإضرار بجوالي ٧ ٠٠٠ منزل ومبنى^(٢) وأودت بحياة ٦٥٠ شخصا.

(١) انظر www.desinventar.net.

(٢) انظر <http://reliefweb.int/updates>.

وعلاوة على ذلك، فإن تفشي الأمراض المعدية الخطيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الكوليرا والحمى الصفراء وفيرس زيكا وحمى لاسا، يسلط الضوء على أهمية الاستثمار في نظم صحية قادرة على الصمود. ويقدر المتوسط العالمي للخسارة السنوية الناجمة فقط عن الزلازل والأمواج السنامية ورياح الأعاصير وهبوب العواصف بنسبة تتراوح بين ١,٢ و ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في العالم. وبإضافة الاحتياجات اللازمة للاستثمارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وباللغة حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٣)، يمكن لهذه التكاليف المجمعة أن تلغي أثر الزيادة المتوقعة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونسبتها حوالي ٣ في المائة سنوياً^(٤) وقد يكون متوسط الخسارة السنوية أكبر بكثير في المستقبل، إذا ما وضع الأثر المتوقع لتغير المناخ في الاعتبار^(٥) وفي العديد من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية، تجاوز بالفعل متوسط الخسارة السنوية متوسط معدل النمو السنوي على مدى السنوات العشر الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. غير أن هذه الأرقام تخفي وراءها أثراً كبيراً غير متناسب يقع على البلدان المنخفضة الدخل، التي تتكبد خسائر سنوية يعادل متوسطها ما نسبته ٢٢ في المائة من الإنفاق الاجتماعي.

٥ - وثمة استثمارات كبيرة ما زالت توجه إلى البنية التحتية والتنمية الحضرية والنظم الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والمياه والزراعة والطاقة وغيرها من القطاعات الحيوية، دون إيلاء اعتبار لمخاطر الكوارث. ويشكل تراكم مخاطر الكوارث عقبة متزايدة أمام توفير الاستثمارات الرأسمالية ومبالغ الإنفاق الاجتماعي اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الخطط والأطر المتفق عليها دولياً.

ثانياً - النهج المتكامل لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث ورصدها

٦ - التزم المجتمع الدولي، من خلال اعتماد إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التزاماً قوياً بإيلاء أولوية للحد من مخاطر الكوارث. وتأكدت من جديد ضرورة الحد من مخاطر الكوارث من خلال كل اتفاق من الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥، وهي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فهذه الاتفاقات، جنباً إلى جنب مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، مثل إجراءات العمل المعجل

(٣) Stern Review on the Economics of Climate Change, 2006.

(٤) انظر www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects.

(٥) المعهد الهندي لبحوث المستوطنات البشرية.

للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي اعتمدت في عام ٢٠١٤، تمثل فرصة غير مسبوقة لتوفير إطار أكثر اتساقاً وتكاملاً للسياسات العالمية لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود.

الاتساق مع الخطط والأطر الأخرى المتفق عليها دولياً

٧ - لا يمكن إدارة مخاطر الكوارث إلا من خلال العمليات التي توجدها. ولذلك، فإن إطار سنديا يطرح نموذجاً لإدارة مخاطر الكوارث يمكن تطبيقه على نطاق جميع الخطط والقطاعات ذات الصلة. ويمكن إيجاد الاتساق والروابط الفعالة وتحقيق التعزيز المتبادل بين تنفيذ إطار سنديا والاتفاقات الدولية الأخرى بعدد من الطرق.

٨ - فقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٥، الجمعية العامة إلى النظر في إدراج استعراض التقدم العالمي المحرز في تنفيذ إطار سنديا ضمن عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في توافق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيوفر، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠، سبلاً لإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة.

٩ - وسيكون لإطار سنديا دور هام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعكس بالعكس. فالواقع أن هناك ١٠ من بين أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً تشتمل على غايات تتصل بالحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل، فإن جميع الغايات العالمية السبع لإطار سنديا لها أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجري وضع الصيغة النهائية لعدد من المؤشرات الأساسية المشتركة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمؤشرات المشتركة أن تخفف من عبء الإبلاغ الواقع على البلدان، مع الإسهام في الوقت نفسه في تنفيذ ورصد كل من الإطارين. ومن خلال تضافر جهود التنفيذ، يمكن للإطارين بلورة جهود القطاعين العام والخاص وبناء الشراكات للتصدي للعناصر المحركة الكامنة وراء المخاطر وخفض مستويات الخطر في المستقبل.

١٠ - ولضمان تفادي أن تؤدي جهود التنمية إلى إيجاد مخاطر جديدة، تشجع خطة عمل أديس أبابا على إيلاء الاعتبار في تمويل التنمية للقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ والقدرة

على الصمود أمام الكوارث. وقد التزمت الدول الأعضاء، من خلال خطة العمل، بوضع وتنفيذ نهج شامل لإدارة مخاطر الكوارث يتماشى مع إطار سندي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني وإيجاد آليات التمويل المبتكرة. وبالمثل، فإن تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي المتمثلة في زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون الدولي، من خلال تقديم الدعم الكافي والمستدام، سوف يساهم في خطة العمل.

١١ - ويشكل الحد من مخاطر الكوارث جزءاً أساسياً من الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وفي حين أن الإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة سوف يقلل من المخاطر والآثار المترتبة على تغير المناخ، فقد أرسى أيضاً اتفاق باريس هدفاً يتعلق التكيف مع تغير المناخ يتوخى فيه تعزيز القدرة على التكيف وتوطيد القدرة على الصمود والحد من المخاطر ومن قلة المنفعة أمام تغير المناخ. ويعترف الموقعون على الاتفاق بأن أدوات الحد من مخاطر الكوارث يمكن أن تقلل إلى حد كبير من الخسائر والأضرار المرتبطة بالتأثيرات السيئة الناجمة عن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يمكن الإسهام بشكل كبير في التكيف مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد اتساق بين إطار سندي واتفاق باريس من حيث مواءمة الأدوات والمقاييس والاستفادة من الشراكات والمبادرات في عمليات التنفيذ.

١٢ - وسوف يؤدي المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى الإقليمية المعنية بنفس المسألة دوراً حاسماً في دعم الاتساق في تنفيذ ورصد إطار سندي. وتعكف المنتديات العالمية والإقليمية حالياً على مواءمة خططها وأساليبها لدفع عملية الاتساق في التنفيذ على نطاق مختلف الخطط والأطر المتفق عليها دولياً. وسوف توفر النتائج التي تخلص إليها المنتديات العالمية والإقليمية مدخلات فنية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى عندما يناقش أهدافاً محددة من أهداف التنمية المستدامة والإسهام الذي تقدمه أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في مواضيع دورات المنتدى في الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

١٣ - وسيكون الاستعراض المقبل ضمن سلسلة الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات فرصة لضمان الاتساق والمواءمة في جميع جوانب خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري. فهو يهيئ الفرصة لمواصلة المواءمة بين عمليات تنفيذ كل من إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. ويمكن أن تساهم الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لجعل الأنشطة المتعلقة بمخاطر الكوارث وتغير المناخ متماشية مع إطار سندي إسهاماً كبيراً في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل

أربع سنوات للتأكد من إدماج الاعتبارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث إدماجاً كاملاً في أعمال الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٤ - ويعترف كل من برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وإطار سندي بالضعف الشديد الذي تتسم به أقل البلدان نمواً في مواجهة الكوارث والآثار الناجمة عن تغير المناخ. وفي استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦، أكدت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود أمام الكوارث وتغير المناخ. وسلط الضوء على إطار سندي كوسيلة لوضع وتنفيذ استراتيجيات متكاملة للحد من مخاطر الكوارث في أوساط أقل البلدان نمواً.

١٥ - ويمكن أن تسهم الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦ في تنفيذ الخطط والأطر المتفق عليها دولياً. فقد اعترف قادة العالم في مؤتمر القمة بأن دعم تنفيذ إطار سندي له فوائد مباشرة على صعيد الحد من الاحتياجات الإنسانية والتكاليف المرتبطة بها. وبالتالي، فمن الممكن أن يجري الإسهام في تحقيق الغايات العالمية المنصوص عليها في إطار سندي من خلال متابعة المسؤولية الأساسية لمؤتمر القمة المتمثلة في الانتقال من تقديم المعونة إلى إنهاء الاحتياجات، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الوقاية والتأهب، وتحسين الممارسات المتعلقة بجمع البيانات، وتحليل المخاطر والإنذار المبكر، وإنشاء الشراكات المتعددة القطاعات لتعزيز القدرة على الصمود والتأهب.

١٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت لجنة القانون الدولي مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث (A/CN.4/L.871). وعلى وجه الخصوص، يمثل مشروع المادة ٩ المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث مساهمة حيوية في وضع أطر معيارية للحد من مخاطر الكوارث. وعموماً، هناك قدر كبير من المواءمة والتكامل بين مشاريع المواد وإطار سندي، كما توجد بينهما علاقة وظيفية، فمشاريع المواد تنص على واجب الحد من مخاطر الكوارث وعلى التعاون، بينما يحدد إطار سندي الطرائق والتدابير التي يتعين على الدول اعتمادها لأداء هذا الواجب.

قياس التقدم المحرز من خلال مرصد إطار سندي

١٧ - عملاً بالفقرة ٥٠ من إطار سندي، أنشأت الجمعية العامة فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح باب العضوية من أجل وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الغايات العالمية السبع لإطار سندي، وتحديث المنشور المعنون "مصطلحات الاستراتيجية

الدولية للحد من الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٠٩“. فقد قام ما مجموعه ١٠٧ من الدول الأعضاء بتسمية أكثر من ٢٥٠ خبيراً من مختلف الوزارات والإدارات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم ممثلو كيانات الأمم المتحدة والمشاركين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية والتقنية والأكاديمية بتقديم الدعم التقني خلال هذه العملية. وسوف يكتمل العمل الذي يضطلع به الفريق العامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وسيقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

١٨ - وقد تابع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل عن كئب أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه اعترف أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بضرورة الاتساق بين مؤشرات إطار سندي والمؤشرات المتصلة بمخاطر الكوارث المقررة ضمن أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يستخدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المؤشرات التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في قائمة مؤشراتته المقترحة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في إطار أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣.

١٩ - وفي سبيل دعم الدول الأعضاء في إجرائها للتقييم الذاتي وتقديمها للتقارير فيما يتعلق بالغايات العالمية لإطار سندي، سيتم في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٧، إطلاق مرصد إطار سندي الإلكتروني. وسوف يدعم المرصد الدول في جمع البيانات ووضع خطوط الأساس اللازمة لتقديم التقارير على أساس مجموعة المؤشرات المتفق عليها من خلال عمليات التقييم الذاتي الوطني الدورية باستخدام قواعد البيانات الوطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث ومجموعات البيانات الوطنية الأخرى ذات الصلة. وسيشمل مرصد إطار سندي خيارات لرصد الغايات والمؤشرات التي توضع على الصعيد الوطني. ولمساعدة الدول، يجري في خمسة بلدان اختبار مجموعة من المؤشرات الممكنة لقياس التقدم المحرز في ضوء الأهداف الوطنية.

الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث

٢٠ - تشكل الغاية العالمية لإطار سندي التي تنص على ”الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠“ شرطاً أساسياً لتحقيق الغايات الأخرى. وقد التزمت الدول الأعضاء بأن تقوم، بحلول عام ٢٠٢٠، بوضع استراتيجيات وخطط جديدة ذات غايات ومؤشرات واضحة للحد من مخاطر الكوارث وتحسين الاستراتيجيات والخطط القائمة. ويقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم إلى الدول الأعضاء في تحقيق هذه الغاية من خلال توفير التوجيه

التقني وكذلك من خلال دعم التنسيق وحفز أعمال منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. فعلى سبيل المثال، أصدرت الهند، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أول خطة وطنية لها لإدارة الكوارث، وهي تستند إلى أولويات العمل الأربع المنصوص عليها في إطار سندياي.

٢١ - ولكي يتسنى وضع خطط وطنية ذات أهداف ومؤشرات قابلة للقياس، ورصد التقدم المحرز في ضوء هذه الخطط، سوف تحتاج البلدان إلى تحديد خطوط أساس تتعلق بالمؤشرات الرئيسية، مثل الخسائر الحالية، وموجزات لبيانات المخاطر والقدرات المتاحة على الصعيدين الوطني والمحلي. ويوجد في الوقت الراهن لدى حوالي ٤٥ في المائة من الدول الأعضاء قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث. وسيلزم سد هذه الفجوة من أجل وضع خط أساس عالمي.

٢٢ - ويلزم تزويد البلدان بمزيد من الدعم من أجل صياغة الغايات المتعلقة بالاستراتيجيات والخطط الوطنية؛ واختيار المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز؛ والوقوف على التحديات والدروس المستخلصة وتحليلها؛ واستعراض البيانات المتاحة لوضع خطوط الأساس؛ وتأمين المشاركة النشطة من جانب جميع القطاعات ذات الصلة وإنشاء آليات للتعبير؛ والمواءمة بين مؤشرات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ؛ واستعراض الخطط الوطنية وتنفيذها. وسوف يكون للعمل المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والأوساط العلمية والتكنولوجية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أهمية حاسمة.

خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر

٢٣ - يدعو إطار سندياي منظومة الأمم المتحدة إلى دعم جهود الحد من مخاطر الكوارث بطريقة منسقة، من خلال الحشد المنسق للأعمال التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة. ويبين هذا أن الدول الأعضاء تتوقع بصفة أعم أن يقدم الدعم على نحو يزيد من أوجه التآزر إلى أقصى حد ويستخدم الموارد المالية وغيرها من الموارد على أكفأ وجه. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٧٠، يدرس هذا التقرير احتياجات منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ إطار سندياي ويتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها.

٢٤ - وقد دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، لعام ٢٠١٣، لكي تتواءم مع إطار سندياي وكذلك لكفالة ربطها على الصعيدين

الاستراتيجي والبرنامجي مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وفي وقت لاحق، تولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث قيادة عملية مشتركة بين الوكالات لإعداد خطة العمل المنقحة للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وعنوانها "نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر"، وصدق المجلس عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٥ - وتحدد خطة العمل ٣ التزامات و ١١ نتيجة متوقعة. ويتمثل الهدف من الالتزامات في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة دعماً لإطار سندي وغيره من الاتفاقات، من خلال اتباع نهج متكاملة تقوم على الوعي بالمخاطر؛ وبناء قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم المنسق والعالي الجودة إلى البلدان في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ وكفالة استمرار كيانات الأمم المتحدة في إيلاء أولوية استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث.

٢٦ - وتدعو خطة العمل كيانات الأمم المتحدة إلى وضع مسألة الحد من مخاطر الكوارث ضمن أولويات خطط العمل الاستراتيجي التي تأخذ بها؛ ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بانتظام؛ وإشراك الوحدات المكونة لكل منها في تنفيذ إطار سندي. وعلى وجه الخصوص، تشدد خطة العمل على الحاجة إلى توفير التوجيه التشغيلي وزيادة الدعم للموسم المقدم للأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وسوف يتولى الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث قيادة عملية التنفيذ وتعزيز التنسيق، في إطار مهامه المتعلقة بالتشجيع على إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أعمال التنمية المستدامة، كما سيشكل في ذلك الإطار فريقاً من أفرقة القيادة التابعة للأمم المتحدة للإشراف على تفعيل الخطة، واستعراض التقدم المحرز وكفالة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٧ - وقد قام بالفعل عدد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم بتحديث أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي يعمل بها، لكي تتماشى مع إطار سندي. وقد أدى الاعتراف بأن القدرة على الصمود أمام الكوارث والتأقلم مع تغير المناخ جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة إلى إدراج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها في وثائق التخطيط وأطر المساعدة الإنمائية على الصعيد الوطني في ما لا يقل عن ٣١ بلداً. وتنص الإرشادات المؤقتة المنقحة المتعلقة بإطار سندي، الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٦، على أن إدارة المخاطر تشكل أحد عناصر التمكين الرئيسية الأربعة للبرمجة المتكاملة.

٢٨ - ويدرك العديد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أهمية الدور الذي تضطلع به في الحد من مخاطر الكوارث والإسهامات الكبيرة التي يمكن أن يقدمها عملها في

تنفيذ إطار سندياي. وتبين الأمثلة القليلة الواردة أدناه طائفة واسعة من المبادرات الجارية للحد من مخاطر الكوارث.

٢٩ - وقد أكد من جديد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤-٢٠١٧) أن الحد من مخاطر الكوارث والانتعاش منها يندرجان ضمن الأولويات العالمية، وتبلغ النفقات البرنامجية السنوية لهذين المجالين حوالي ٢٥٦ مليون دولار. وفي وقت لاحق، قام ٥١ بلدا في عام ٢٠١٥، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع خطط للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛ وأعد ٢٨ بلدا خططا للتأهب؛ كما عزز ٢٦ بلدا نظم الإنذار المبكر لديه؛ واضطلع ١٣ بلدا ببناء قدرته على قيادة وتنسيق جهود الإنعاش. وعلاوة على ذلك، يقود البرنامج الإنمائي مبادرة للشراكة تحمل اسم ٥-١٠-٥٠، وتعنى بتحقيق التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر، مع التركيز على خمسة مجالات حاسمة، تتماشى مع إطار سندياي. وسوف يجري تنفيذها على مدى ١٠ سنوات في ٥٠ بلدا على الأقل. وتوفر مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثالا آخر على الدعم المنسق الذي يقدم للحكومات لبناء القدرات الوطنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٣٠ - وتضطلع المنظمة الدولية للهجرة بدور ريادي في تنفيذ إطار سندياي من أجل الحد من ضعف الأشخاص المشردين بسبب الأزمات، فهي تخصص مبلغا يقرب من ٦٨ مليون دولار لما عدده ٦٢ مشروعا جاريا في ٢٠ بلدا. وتعمل المنظمة مع الحكومات على صياغة سياسات لإدارة العمليات المقررة لنقل المستوطنات الواقعة في المناطق المعرضة للكوارث بدرجة عالية؛ وتقدم الدعم للمجتمعات المحلية المعرضة لخطر التشريد بفعل الكوارث بهدف تعزيز درجة تأهبها و”إعادة البناء بشكل أفضل“؛ وتوفر الحلول الآمنة والدائمة للذين يعيشون في مخيمات المشردين، من خلال دمج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في بناء أماكن الإيواء.

٣١ - وضمنا لأن تكون المساعدة الإنمائية قائمة على الوعي بالمخاطر، جرى في عام ٢٠١٥ فحص جميع العمليات التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي في البلدان ذات الدخل المنخفض، وعددها ٢٥٥ عملية، من أجل تقييم مدى مراعاتها للمخاطر المناخية ومخاطر الكوارث، وتلقى ما يزيد على ٩٠ بلدا الدعم اللازم لتعميم مراعاة القدرة على مواجهة الكوارث ضمن أولوياتها الإنمائية. وقد تم تعزيز هذا النهج من خلال المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو شراكة عالمية يوجد مقرها في البنك الدولي الذي يوفر لها رأس

المال الأولي ويزودها بأنشطة دعم القدرات من أجل تيسير تنفيذ إطار سندي وإدماج إدارة مخاطر الكوارث في الخطط الإنمائية الوطنية.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي

٣٢ - يعتمد تنفيذ إطار سندي على الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان، والتي بدأت بموجب إطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وبينما يجري العمل على وضع الهياكل اللازمة لتنفيذ إطار سندي ورصده بكفاءة، تم بالفعل تحقيق نتائج أولية هامة خلال السنة الأولى من تنفيذه.

ألف - الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وللمنتديات الإقليمية

٣٣ - يجري الإعداد للدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه حكومة المكسيك في كانكون في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وسيكون المنتدى، باعتباره المنتدى العالمي الأول الذي يعقد منذ اعتماد إطار سندي، فرصة لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعارف المبتكرة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الوعي بمخاطر الكوارث، مع توفير الحيز اللازم لإقامة شراكات جديدة والتشجيع على إدماج إدارة مخاطر الكوارث فيما يجري من أعمال.

٣٤ - وسيجري المنتدى العالمي في عام ٢٠١٧ تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي، مع التركيز بوجه خاص على الغاية المباشرة المتمثلة في إحداث زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٠ في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك الغايات المتعلقة بالحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي والحد بحلول عام ٢٠٣٠ من الخسائر الاقتصادية المتصلة مباشرة بالكوارث. وسيجري أيضاً النظر في التقدم المحرز في تحديد خطوط الأساس وموجزات المخاطر، بما في ذلك إنشاء أو تعزيز نظم تسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث، وفي الوقت نفسه سوف يساعد الإعلان عن مبادرات متطورة للحد من مخاطر الكوارث في دفع عجلة التنفيذ. وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لإجراء مشاورات نشطة واسعة النطاق في نجاح المنتدى العالمي، فقد بدأت لصالح الدول الأعضاء والجهات المعنية عملية للتشاور على شبكة الإنترنت.

٣٥ - وسيجري تجميع النتائج التي يتمخض عنها المنتدى العالمي في موجز يعده الرئيس، بالإضافة إلى بيان رفيع المستوى، وسيجري الاسترشاد بهاتين الوثيقتين في مداورات دورة عام ٢٠١٧ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد تحت

رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل مواصلة تعزيز التكامل بين الغايات العالمية لإطار سندي وأهداف التنمية المستدامة، والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة.

٣٦ - وسوف يسترشد في المنتدى العالمي بمناقشات ونتائج المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث المقرر عقدها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. فهذه المنتديات الإقليمية تشكل أدوات رئيسية للنهوض بتنفيذ إطار سندي ورصد التقدم المحرز فيه. ويجري حاليا بذل جهود للمواءمة بين البرامج الإقليمية والغايات التي ينص عليها الإطار، وتوحيد أسس المناقشات وإعداد النتائج وأدوات الرصد المستخدمة في كل من المنتديات العالمية والإقليمية.

٣٧ - فعلى سبيل المثال، تم في الاجتماع الرفيع المستوى الرابع بشأن الحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته حكومة الكاميرون في ياوندي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، ترسيخ الدعم السياسي المقدم من أجل تنسيق عملية تنفيذ إطار سندي عبر أفريقيا. ويرسي إعلان ياوندي، الذي اعتمد بروح من التعاون والاتساق على الصعيد الإقليمي، أساسا متينا لتنفيذ إطار سندي، بما في ذلك داخل أجهزة الاتحاد الأفريقي، ويدعو إلى استعراض البرنامج الذي سيخلف برنامج العمل الموسع لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث (٢٠٠٦-٢٠١٥)، وفقا لإطار سندي. وستطرح الوثيقة الخلف للاتفاق عليها في الدورة السادسة المقبلة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في بورت لويس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبالمثل، فإن جامعة الدول العربية قد أعدت خريطة طريق إقليمية لتنفيذ إطار سندي سيجري الاسترشاد بها المناقشات التي ستدور في المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

٣٨ - وقد استضافت حكومة طاجيكستان الدورة الأولى من المنتدى الإقليمي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز للحد من مخاطر الكوارث، في دوشانبي، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي الاجتماع، أحرزت الحكومات تقدما في إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي من أجل تنفيذ إطار سندي. وسوف يجري الاسترشاد بنتائج هذا المنتدى الإقليمي ومنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في سوفيا، في وضع التوصيات المتعلقة بالسياسات وخطط العمل في المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه حكومة الهند، في نيودلهي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣٩ - وفي الاجتماع السنوي السادس للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمد المنتدى خريطة طريق بشأن تنفيذ إطار

سنداى، تتوافق تحديداً مع غاية الإطار المتصلة بعام ٢٠٢٠. ويضطلع حالياً الفريق العامل التابع للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث بوضع مصفوفة عمل لأولويات خريطة الطريق، من شأنها أن توفر التوجيه اللازم لتنفيذ الأنشطة المتكاملة الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث على نطاق أوروبا.

٤٠ - واستضافت حكومة باراغواي في ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في أسونسيون، الاجتماع الأول للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المعني بتنفيذ إطار سنداى. واعتمدت الحكومات من مختلف أنحاء المنطقة إعلان أسونسيون وشرعت في إجراء عملية تشاور من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ إطار سنداى عبر الأمريكتين، وستعتمد تلك الخطة في المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، الذي ستستضيفه حكومة كندا في أوائل عام ٢٠١٧.

باء - تعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ إطار سنداى

٤١ - تقوم المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الإقليمي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بدور رئيسي في الحد من مخاطر الكوارث من خلال تبادل الممارسات الجيدة، وتوحيد القواعد والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمنطقة، واعتماد نظم مشتركة للمعلومات والإنذار المبكر ونشر الأدوات والمنهجيات التي ثبتت فعاليتها. ويعكف عدد من المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الإقليمي على مواءمة أعماله مع إطار سنداى والنتائج التي تمخضت عنها المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وتوجيه الجهود المنسقة الرامية إلى تنفيذ إطار سنداى على الصعيد الإقليمي.

أفريقيا

٤٢ - عقدت الدورة الثامنة لفريق أفريقيا العامل المعني بالحد من مخاطر الكوارث، في أديس أبابا، في شباط/فبراير ٢٠١٦، وأعدت خريطة طريق مشفوعة بتوصيات محددة من أجل توجيه مفاوضات الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ إطار سنداى. وعلاوة على ذلك، اعتمد المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا، في آذار/مارس ٢٠١٦، قانون شرق أفريقيا للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود، والتنفيذ الوطني لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وفي وسط أفريقيا، قامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في أعقاب اعتماد استراتيجية وسط أفريقيا الإقليمية لاتقاء المخاطر وإدارة الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، بإنشاء وحدة معنية بالحد

من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. واضطلع مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتنظيم ثلاثة منتديات معنية بتوقعات المناخ لمنطقة القرن الأفريقي الكبرى، ووفرت تلك المنتديات تنبؤات جوية قصيرة ومتوسطة الأجل لتيسير الإنذار والعمل المبكرين. وقام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتوفير التدريب على الحد من مخاطر الكوارث لنحو ٥٠ موظفاً من مختلف إدارات أمانتي الهيئة الحكومية الدولية وجماعة شرق أفريقيا. وأخيراً، عقدت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المنتدى الخامس لتنمية القيادات الأفريقية بشأن مسألة تعميم مراعاة اعتبارات التكيف والحد من مخاطر الكوارث في التنمية.

الدول العربية

٤٣ - أدى استعراض أبحري للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢٠، التي وضعتها جامعة الدول العربية، مع الاسترشاد بمبادئ إطار سندي، إلى ظهور استراتيجية أكثر شمولاً وتنسيقاً، تجمع بين الالتزامات الصادرة في إطار المنتدى الإقليمي العربيين، بما يتماشى مع الغايات وأولويات العمل المنصوص عليها في إطار سندي. وفي وقت لاحق، أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة خريطة طريق إقليمية من أجل تنفيذ إطار سندي تشمل تنشيط آلية عربية لمواجهة الكوارث، من أجل تيسير أعمال التنفيذ والرصد المنسقة في جميع أنحاء المنطقة.

آسيا والمحيط الهادئ

٤٤ - اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا برنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الخاص بالاتفاق الذي وضعته بشأن إدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. ويوفر برنامج العمل هذا خرائط طريق واستراتيجيات إقليمية تتصل بتقييم المخاطر، والتمويل المتعلق بالمخاطر والتأمين ضدها، والبن التحتية القادرة على الصمود، والخدمات الأساسية، كما يوفر للدول الأعضاء خدمات بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تعرض في مؤتمر القمة المزمع عقده بين الرابطة والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خطة العمل المشتركة بين الهيئتين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل تفعيل الشراكة الاستراتيجية بينهما. وهيئة خطة العمل الفرصة لإدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في مختلف الأعمال التي تضطلع بها الرابطة فيما يتعلق بالسلام والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية.

٤٥ - وتعمل أمانة منظمة التعاون الاقتصادي على وضع استراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سندي. وستعزز تلك الاستراتيجية التعاون فيما بين دولها الأعضاء العشر فيما يتعلق بإدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة التعاون الاقتصادي في المنطقة.

٤٦ - وفي جنوب آسيا، تعمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على وضع استراتيجية جديدة لتيسير اتباع نهج متكامل إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة، ودعم تنفيذ إطار سندي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام مركز إدارة الكوارث المنشأ حديثاً، الذي يجمع بين الأعمال الذي تضطلع بها الرابطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والبيئة والنظم الإيكولوجية الساحلية، بإنشاء شبكة المعارف المتعلقة بالكوارث في جنوب آسيا كمنفذ إلى المعارف والمعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. كذلك أعد المركز إطاراً وخرائط طريق لإدارة الكوارث تغطي عدداً من المجالات المواضيعية، ومجموعة من أدوات تقييم السلامة في المدارس تتناسب خصيصاً مع المنطقة.

٤٧ - ويهدف الإطار المقترح المسمى إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية في جزر المحيط الهادئ على الصمود أمام الآثار المترتبة على الأخطار الطبيعية البطيئة والمفاجئة من خلال الإدماج بين جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ونهج الحد من مخاطر الكوارث والأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيعرض الإطار المقترح على منتدى قادة جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لاعتماده. وسعياً إلى الحد من عبء الإبلاغ، سوف تبذل جهود للمواءمة بين آليات الإبلاغ المستخدمة في إطار التنمية القادرة على الصمود في المحيط الهادئ والآليات المستخدمة في إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

أوروبا

٤٨ - ضمناً لاتباع نهج يقوم على مراعاة المخاطر في جميع سياسات الاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية الأوروبية بوضع خطة عمل بشأن تنفيذ إطار سندي، ومن المنتظر في الوقت نفسه أن يعتمد مجلس أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خطة عمل مدتها أربع سنوات تتعلق بإدارة مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة المناطق التابعة للاتحاد الأوروبي بإدراج مسألة تنفيذ إطار سندي ضمن أولويات خطة عملها الحالية. وسوف تسهم المديرية العامة للبحوث والابتكار والمديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعتان للمفوضية الأوروبية مساهمة كبيرة في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء أوروبا

وخارجها، عن طريق مواءمة احتياجاتها التمويلية مع إطار سندياي. وعلاوة على ذلك، أطلقت المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ التابعة للمفوضية الأوروبية مبادرة جديدة بعنوان "عهد رؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة"، وتيسر تلك المبادرة إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في أوساط السلطات المحلية وفقا لإطار سندياي.

الأمريكتان

٤٩ - في الأمريكتين، اتفق الفريق العامل الرفيع المستوى لإدارة مخاطر الكوارث التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية على وضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث في أمريكا الجنوبية. وعلى الصعيد دون الإقليمي، قامت منظومة التكامل لأمريكا الوسطى بإجراء تحليل للسياسات الوطنية والإقليمية القائمة مقارنة بإطار سندياي. وتم إعداد خريطة طريق لمواءمة سياسة أمريكا الوسطى بشأن الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث مع إطار سندياي. وقامت الوكالة الكاربية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث التابعة للجماعة الكاربية بمواءمة الاستراتيجية الشاملة لإدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ والمؤشرات المتصلة بها مع إطار سندياي. وبالمثل، تضطلع رابطة الدول الكاربية بإدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث في الصكوك الإقليمية، مثل إعلان وخطة عمل هافانا اللذين اعتمدهما الدول الأعضاء في الرابطة في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

جيم - التنفيذ المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي

٥٠ - قام حتى الآن ٦٠ بلدا بتعيين جهات تنسيق وطنية من أجل تقديم الدعم خصيصا لتنفيذ إطار سندياي. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع ٧٤ منتديا من المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث باستعراض ومواءمة أعماله مع إطار سندياي. كذلك قدم الدعم التقني والتوجيه إلى خمسة بلدان في المنطقة العربية من أجل تعزيز القدرات الوطنية وآليات التنسيق على صعيد الحد من أخطار الكوارث وتجريب مؤشرات وطنية لرصد التنفيذ. وقام عدد من البلدان عبر آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بمعايرة أطره التشريعية والتنظيمية الوطنية من أجل تنفيذ إطار سندياي في السياقات الخاصة به، بما شمل إعداد تقارير مرحلية عن إدارة مخاطر الكوارث، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد القدرة على الصمود.

٥١ - وتفيد قواعد البيانات المتعلقة بالخسائر والأضرار الوطنية في إعداد موجزات دقيقة عن المخاطر القطرية وتعزيز المعارف المتصلة بالمخاطر وفهمها، بغية وضع سياسات لمخاطر الكوارث الناشئة عن أخطار متعددة بالاستناد إلى الفهم المحلي لمخاطر الكوارث بجميع

أبعادها. وقام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بالتعاون مع الشركاء، بتقديم الدعم اللازم لإنشاء وتعزيز قواعد البيانات الوطنية في ٩٠ بلدا حتى الآن.

٥٢ - وفي سبيل دعم الحكومات الوطنية في وضع وتنفيذ سياسات شاملة للحد من مخاطر الكوارث، قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عن طريق معهدته العالمي للتعليم والتدريب، في إنشيون، بجمهورية كوريا، بتدريب ١٣٠٠ من المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين على التطبيق العملي لسياسات الحد من المخاطر ووضع نهج متسقة لتنفيذ إطار سندياي. وسيجري في هذا العام إطلاق نسخة إلكترونية من هذه الدورة التدريبية.

رابعاً - المبادرات العالمية ومشاركة أصحاب المصلحة والشراكات

٥٣ - في حين أن الحكومات تضطلع بدور قيادي في تنفيذ إطار سندياي، فإن الإطار يعترف تحديداً بأهمية جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، في تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والمعايير. وفي هذا الصدد، يضطلع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والعديد من الشركاء، بتقديم الإرشادات التقنية والدعم التقني إلى الحكومات وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة بهدف إدماج مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج. وتقدم الفقرات التالية أمثلة على بعض هذه الأعمال.

البرلمانيون والحكومات المحلية

٥٤ - يتطلب تحقيق الهدف الطموح لإطار سندياي، المتمثل في اتقاء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة، من القيادات السياسية إبداء الالتزام القوي والمشاركة على جميع المستويات. وللبرلمانيين دور بارز في هذه الجهود. ففي عام ٢٠١٥، قام الاتحاد البرلماني الدولي بجشد أعضاء البرلمانات خلال المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث واتفقوا على استعراض التشريعات القائمة وتعديلها ووضع تشريعات أخرى لأغراض التواءم مع إطار سندياي. ويوفر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الإرشاد للبرلمانيين في جهودهم الرامية إلى إدراج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في التشريعات والميزانيات الوطنية، بطرق منها تقديم الدعم التقني إلى الحلقة الدراسية الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية، وإنشاء منتدى شرق أفريقيا البرلماني للحد من مخاطر الكوارث، وإقامة

شبكة من البرلمانيين من أجل إيجاد القدرة على الصمود أمام الكوارث في وسط أفريقيا وخدمة أنشطة الدعوة التي تقوم بها المرأة في البرلمانات.

٥٥ - وتقف السلطات المحلية في طليعة عمليات الحد من المخاطر. وفي عام ٢٠١٠، بدأت في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث الحملة التي تحمل اسم تمكين المدن من مجابهة الكوارث: "مدينتي تستعد"، من أجل إشراك الحكومات المحلية ومسؤولي المدن في الحد من مخاطر الكوارث وبناء مدن قادرة على الصمود عن طريق تعزيز القدرة المالية اللازمة لإيجاد القدرة على الصمود، وزيادة قدرة الهياكل الأساسية على الصمود، والعمل على تحقيق التنمية الحضرية القادرة على الصمود، وتصميم وتحسين القدرات المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان أكثر من ٣٠٠٠ من المدن والحكومات المحلية قد انضم إلى الحملة، وتم في عام ٢٠١٥ تنظيم ٢٧ دورة تدريبية للحكومات المحلية تغطي ٤٨ بلدا. ودعما لأنشطة التنفيذ والإبلاغ المتعلقة بإطار سنديا والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وضعت الحملة مؤشرات حضرية محلية جديدة يجري حاليا تجربتها في مدن مختارة. وتدعم هذه الجهود أيضا شبكة المدن والحكومات المحلية المتحدة في العمل الذي تضطلع به بهدف تنفيذ إعلان سنديا للحكومات على الصعيدين المحلي ودون الوطني: "ضمان تعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث في العالم الحضري"، وإدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة الصعيد المحلي عن طريق خطة عام ٢٠٣٠ وعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

القطاع الخاص

٥٦ - تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه سيجري توجيه ما يزيد عن ٥٠ تريليون دولار إلى الاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية على مدى العقود المقبلة^(٦). فإذا لم تراعى مخاطر الكوارث في هذه الاستثمارات، سيؤدي ذلك إلى زيادة هائلة في تكلفة الكوارث في المستقبل. ومن الضروري لتحقيق الغايات المنصوص عليها في إطار سنديا أن تجري مراعاة مخاطر الكوارث وإدارتها في الاستثمارات الرأسمالية وسلاسل التوريد والعمليات. ويشدد إطار سنديا على أن غياب الأنظمة والحوافز اللازمة لاستثمار القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث يشكل أحد عوامل الخطر الكامنة، ويدعو

(٦) انظر www.oecd.org/newsroom/massiveinfrastructureinvestmentneededtomeetfuturedemandsaysoced.htm.

الإطار الأعمال التجارية إلى إدماج مخاطر الكوارث ضمن الممارسات الإدارية، بما في ذلك من خلال آليات وأدوات تقاسم المخاطر، والتأمين، والحماية المالية.

٥٧ - وقد أنشئ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، كأداة يمكن لأكثر من ١٤٠ من الشركاء من القطاع الخاص استخدامها لتعزيز إطار سندي وتنفيذه. وفي إطار العمل مع الرؤساء التنفيذيين وغيرهم من الرؤساء وكبار المسؤولين التنفيذيين وصناع القرار الرئيسيين في قطاعات منها التعليم والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية والتأمين واللوجستيات والعقارات وتجارة التجزئة والسياحة والمرافق العامة، يشجع التحالف على تبادل أفضل الممارسات، ويعمل على دمج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في الممارسات التجارية، وقد شرع التحالف في عدد من المشاريع المحفزة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث داخل هذا القطاع.

٥٨ - فالأداة التي استحدثتها شركة PwC لمحاكاة الأزمات العالية الأثر وقياس القدرة على الصمود، على سبيل المثال، تتيح للمؤسسات التجارية تقييم عملياتها المتصلة بإدارة الأزمات ضمن حيز تعاوني أوسع مشترك بين القطاعين العام والخاص، وتحديد المواضيع التي تكون فيها ترتيباتها المتعلقة بالأزمات والقدرة على الصمود قد وصلت إلى المستوى الأمثل أو تحديد المواضيع التي تتسم بالضعف، وكذلك المواضيع التي يلزم التركيز عليها وإيلاء أولوية للعمل فيها. ومن الأمثلة الأخرى سجل الأداء المتعلق بالقدرة على الصمود أمام الكوارث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي يشكل ثمرة للتعاون بين شركتي AECOM و IBM، ويوفر التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الصمود أمام الكوارث.

٥٩ - وقد أخذت مسألة الحد من مخاطر الكوارث تكتسب زخماً في قطاع التأمين. ويشكل نقل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها أداتين لا غنى عنهما للحد من الأثر المالي للكوارث على الاستثمارات العامة والخاصة وضمان فعالية الإنعاش والإصلاح. أما مبادرة مبادئ التأمين المستدام، وهي مبادرة تعاونية بين الأمم المتحدة وصناعة التأمين، فقد جمعت بين كبرى شركات التأمين من جميع أنحاء العالم لتعزيز التزاماتها المتعلقة بالتعجيل بتنفيذ إطار سندي من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتدعو أيضاً مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يكون سوق التأمين العالمي أقدر على الصمود وأكثر مراعاة للمخاطر، من خلال منتدى تطوير التأمين، وهو أحد أشكال التعاون مع القطاع الخاص.

الأطفال والشباب

٦٠ - تترك الكوارث أثرا هائلا على المدارس، يشمل التسبب في خسائر كبيرة في الأرواح، وفي تكاليف اقتصادية مباشرة، كما يمكن أن تعطل التعليم لفترة قد تمتد لسنوات. وتمثل المبادرة العالمية للمدارس الآمنة شراكة عالمية تقودها الحكومات لتعزيز تنفيذ نهج المدارس الآمنة على الصعيد الوطني. ويتولى تنسيق هذه المبادرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وقد وضعت المبادرة بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين من التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها في قطاع التعليم. وتشجع المبادرة أيضا على استنساخ الممارسات الجيدة والإنجازات المتحققة على صعيد تنفيذ نهج المدارس الآمنة في البلدان والمناطق الأخرى، وهي تساعد على تحديد التحديات وتقديم المساعدة التقنية والخبرة الخاصة بشأن الركائز الثلاث من أجل دعم الحكومات المهتمة بتأمين سلامة المدارس على الصعيد الوطني في القيام بذلك.

٦١ - واعتمد عدد من الحكومات المبادرة العالمية للمدارس الآمنة وخريطة طريق اسطنبول الرامية إلى دعم المبادرة، التي وضعت في الاجتماع الأول لقادة مبادرة المدارس الآمنة، الذي استضافته حكومة تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي الاجتماع الثاني لقادة مبادرة المدارس الآمنة، الذي استضافته حكومة جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت خطة عمل تتضمن خريطة طريق مفصلة لتنفيذ المبادرة. وتزود خريطة الطريق ومجموعات الدعم التقني المصاحبة لها الدول الأعضاء بالتوجيه المتعلق بالتحقيق في مجال الحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن الهياكل الأساسية للمدارس الآمنة. وقد ازداد الالتزام السياسي بالمبادرة وحجم عضويتها من ١٦ إلى ٣٢ بلدا، وأعربت حكومات سانت فنسنت وجزر غرينادين وقيرغيزستان وكمبوديا ونيبال عن رغبتها في تلقي الدعم التقني من المبادرة.

٦٢ - ومن الأهمية بمكان أن يجري إشراك الشباب وواضعي السياسات في المستقبل والخبراء التقنيين، في تنفيذ إطار سنديا. ويجري الإعداد لإطلاق منتدى لمشاركة الشباب في الحد من مخاطر الكوارث، كما أن نشر نسخة الطفل من إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث، في عام ٢٠١٥، من شأنه أن يدعم مشاركة الأطفال في مختلف هذه الجهود، عند الاقتضاء، ويزيد الوعي بمسألة التأهب للكوارث.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٣ - يقر إطار سنديا بأهمية تمكين المرأة من المشاركة في سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتتضرر المرأة والفتاة بشكل غير

متناسب من الكوارث، ومن المهم للغاية، من أجل معالجة عوامل الخطر الكامنة، أن يجري التصدي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام المخاطر، ليس فقط عن طريق ضمان سلامة المرأة واستجابتها، وإنما أيضا من خلال إشراكها كعنصر من عناصر التغيير في إدارة مخاطر الكوارث.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٤ - يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بالكوارث بصورة غير متناسبة. وحسب ما تم التأكيد عليه في إطار سندياي، تتطلب فعالية الحد من مخاطر الكوارث التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية. ومن الخطوات الواعدة في هذا الاتجاه، أن المشاركين في مؤتمر دكا المعني بالإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قد اعتمدوا إعلانا يدعو إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتوليهم أدوارا قيادية في جميع برامج إدارة مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، يقر الإعلان بأهمية الربط بين إدارة مخاطر الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة وخطة عام ٢٠٣٠، على أساس أن الإدماج يبني القدرة على الصمود في أوساط المجتمع بأسره ويحمي المكاسب الإنمائية ويقلل إلى أدنى حد من خسائر الكوارث. وعلاوة على ذلك، قدمت توصيات لاستعراض منتصف المدة للاستراتيجية الأوروبية للإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ تدعو إلى مواءمتها مع إطار سندياي.

العلم والتكنولوجيا

٦٥ - للعلم والتكنولوجيا دور أساسي يؤديه في التنبؤ بالكوارث، وبناء الهياكل الأساسية القادرة على الصمود وحساب الخسائر الناجمة عن الكوارث بدقة. وبالتالي، فإن توسيع نطاق التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والسياسات أمر أساسي للحد من مخاطر الكوارث بصورة فعالة. وقد شاركت الجهات صاحبة المصلحة في مجال العلم والتكنولوجيا مشاركة نشطة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وهو ما تمثل في أمور منها الإعلان عن إطلاق عدد من المبادرات والالتزامات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا من أجل دعم تنفيذ إطار سندياي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استضاف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مؤتمر العلم والتكنولوجيا المعني بتنفيذ إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتمثلت النتيجة الرئيسية للمؤتمر، الذي حضره أكثر من ٧٠٠ من الخبراء في مجال العلم والتكنولوجيا يمثلون العديد من المؤسسات والجمعيات العلمية، فضلا عن العلماء الشباب، في وضع خريطة طريق شاملة مدتها ١٥ سنة من أجل تحديد النتائج المتوقعة من العمل الذي يجري في مجال العلم والتكنولوجيا ضمن أولويات العمل الأربع الواردة في إطار سندياي وطرق رصد التقدم المحرز والاحتياجات.

٦٦ - وتعتمد الجهود العالمية المبذولة في مجال العلم والتكنولوجيا على عدد من المبادرات الإقليمية، كما أنها تعزز تلك المبادرات، التي تشمل القيام مؤخرًا بإنشاء المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، وفريق آسيا الاستشاري للأوساط العلمية والتكنولوجية والأكاديمية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥ لتعزيز سياسات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة والمراعية للاعتبارات العلمية. وفي وقت لاحق، قامت حكومة تايلند باستضافة مؤتمر العلم والتكنولوجيا الآسيوي الأول للحد من مخاطر الكوارث، في بانكوك، يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الإنذار المبكر

٦٧ - تؤدي إجراءات الإنذار المبكر والتأهب دورا هاما في الحيلولة دون أن تتحول الظواهر الخطيرة إلى كوارث. فالإنذار المبكر يؤدي إلى إنقاذ الأرواح والحد من الخسائر الاقتصادية ويساعد على منع إلحاق الضرر بالمهاكل الأساسية الحيوية. وتهدف المبادرة المتعلقة بمخاطر المناخ ونظم الإنذار المبكر، التي أطلقت في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كجزء من برنامج عمل ليما - باريس، إلى إحداث زيادة كبيرة في توفير الخدمات المتعلقة بالطقس والمناخ والقدرة على إيجاد نظم فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة تقوم على مراعاة الآثار المترتبة عليها، وعلى التعريف بتلك النظم، من أجل حماية الأرواح وسبل الرزق والأصول في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويضطلع بتنفيذ المبادرة المتعلقة بمخاطر المناخ ونظم الإنذار المبكر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش التابع للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في أوائل عام ٢٠١٦ الشبكة الدولية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بهدف تعزيز تلك النظم، بالتعاون الوثيق مع المبادرة. وعلى نفس الغرار، ومع التركيز على المخاطر الزلزالية، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المنتدى الدولي المعني بنظم الإنذار المبكر بالزلازل.

الصحة

٦٨ - يمكن للكوارث أن تشل النظم الصحية وترهق قدرتها على مواجهة انتشار المرض وتعطل الخدمات التي تقدم في القطاعات الحيوية. ويشكل الحد بقدر كبير من الأضرار التي تسببها الكوارث في الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها المرافق الصحية، أحد الأمور التي تقع

في صميم إطار سندياي. وعلاوة على ذلك، فإن إطار سندياي يوسع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث ليشمل النظر في تخفيض الأخطار البيولوجية والتكنولوجية، بالإضافة إلى المخاطر الصحية والأضرار التي تلحق بنظم الرعاية الصحية من جراء الأخطار المتعلقة بالطقس والمياه والأخطار الجيوفيزيائية. وتعمل منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والشركاء مع الدول الأعضاء على تعزيز التقييم والتخطيط وتنمية القدرات القطرية من أجل إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بجميع الأخطار وإدارة مخاطر الكوارث، مع التركيز على التأهب لحالات الطوارئ وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية. فعلى سبيل المثال، تعمل مبادرة المستشفيات الآمنة على تعزيز السلامة الهيكلية وغير الهيكلية وتحسين إدارة المخاطر في حالات الطوارئ لضمان قدرة المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية على العمل وتوفير الرعاية المنقذة للحياة في أوقات الطوارئ.

٦٩ - وعملا على بدء تنفيذ عناصر إطار سندياي المتعلقة بالصحة، قامت حكومة تايلند، يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، باستضافة مؤتمر دولي بشأن تنفيذ الجوانب الصحية لإطار سندياي. وتدعو مبادئ بانكوك، التي اعتمدت في المؤتمر، إلى التعاون المنهجي وتحقيق الاتساق والتكامل بين إدارة مخاطر الكوارث والمخاطر الصحية. وتغطي المبادئ الضرورة المشتركة لتقييم المخاطر، ونظم المراقبة والإنذار المبكر، والبنى التحتية القادرة على الصمود، والتنسيق في إدارة الحوادث، والتعاون العابر للحدود. وسيجري تنفيذ مشروع تجريبي في ثلاثة بلدان متضررة من فيروس إيبولا (سيراليون وغينيا وليبيريا) بهدف دمج اعتبارات الصحة في البرامج والخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وضمان أن تكون البيانات المتاحة عن حالات الطوارئ الصحية وأثر الكوارث على الصحة مدرجة في قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالحسائر الناجمة عن الكوارث.

خامسا - الدعوة على الصعيد العالمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث

٧٠ - كان موضوع "المعرفة من أجل الحياة" هو موضوع اليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٥، وهو اليوم الذي يحتفل به سنويا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتم في هذا اليوم الدولي التوعية بالمعارف والممارسات التقليدية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية باعتبارها عنصرا مكملا للمعارف العلمية في مجال إدارة مخاطر الكوارث، كما سلط الضوء على النهج الناجحة لإشراك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في تنفيذ إطار

سنداى. ووصلت تلك الرسالة إلى أكثر من ٨,٥ ملايين شخص من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، كما شارك ما يزيد على ٢٥٠ منظمة في حملة للحشد الجماهيري على موقع تويتر. وفي ذلك اليوم، أعلن فوز ثمانية مجتمعات محلية بلقب بطل الحد من مخاطر الكوارث بسبب مهارتها في استخدام المعارف المحلية والتقليدية والخاصة بالشعوب الأصلية لتحسين إدارة مخاطر الكوارث. وقد تزامن ذلك اليوم الدولي أيضا مع انتهاء المبادرة الناجحة المسماة "تعزيز الخطى". وقد دأبت العادة منذ عام ٢٠١١ على تسليط الضوء كل عام في إطار تلك المبادرة على كيفية تأثير الكوارث في الفئات المختلفة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وسيجري في اليوم الدولي في عام ٢٠١٦ إطلاق "حملة سنداى سبعة، ٧ غايات و ٧ سنوات"، وستركز الحملة في كل عام على إحدى الغايات العالمية السبع المنصوص عليها في إطار سنداى.

اليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي

٧١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٧٠، سيكون يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اليوم العالمي السنوي الأول للتوعية بأمواج تسونامي. فأمواج التسونامي يمكن أن تمحو عقودا من التقدم المحرز في التنمية وأن تخطف العديد من الأرواح، بدءا من المدن الساحلية المكتظة بالسكان وحتى الجزر الصغيرة النائية. وتشجعا لليوم العالمي الأول للتوعية بأمواج تسونامي، واحتفالا بالذكرى السنوية الأولى لإطار سنداى، استضافت البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦، نشاطا لتبادل الدروس المستفادة في الإعداد لمواجهة أمواج التسونامي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستحيي البلدان المتضررة في جميع أنحاء العالم هذا اليوم بتنظيم تدريبات على عمليات الإخلاء وأنشطة للتوعية، مع التركيز على المدارس. وستقام أيضا مناسبة خاصة في نيويورك من أجل التوعية بالجهود الوطنية الواعدة التي تبذل للإعداد لمواجهة أمواج التسونامي.

سادسا - الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو في الفترة

٢٠١٦/٢٠١٥

٧٢ - في القرار ٢١٨/٦٩ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في هذا التقرير فرعا عن تنفيذ القرار، الذي شددت فيه الجمعية على أهمية تحسين مهارات التنبؤ ووضع سياسات ملائمة للحد من آثار ظاهرة النينيو. ودعت الجمعية العامة أيضا إلى تعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة، مع الإشارة تحديدا إلى المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالنينيو، في غواياكيل، إكوادور. وفي القرار ١١٠/٧٠، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج

في تقريره فرعا يتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وبناء على طلب الجمعية، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، اجتماعا استثنائيا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لظاهرة النينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وسجلت نتائج المناقشة في بيان لرئيس المجلس بعنوان "الحد من المخاطر واقتناص الفرص"، تم الاسترشاد به في إعداد هذا التقرير، جنبا إلى جنب مع نتائج استعراض عالمي أجراه مكتب الأمم المتحدة بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، قام الأمين العام بتعيين ماري روبنسون، من أيرلندا، وماشاريا كاماو، من كينيا، مبعوثين خاصين له معنيين بظاهرة النينو والمناخ، لكي يوفر الروح القيادية المطلوبة للتصدي لهذه التحديات وزيادة التعريف بالأزمات، ضمانا لتوافر الاستجابة الإنسانية الملائمة، إلى جانب اتباع نهج طويلة الأجل لبناء القدرة على الصمود في أوساط أشد الفئات ضعفا.

آثار ظاهرة النينو على حياة الناس وسبل عيشهم

٧٣ - كانت ظاهرة النينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مماثلة في ذروة قوتها للموجات القوية التي وقعت في الفترتين ١٩٨٢/١٩٨٣ و ١٩٩٧/١٩٩٨، ولذلك فهي واحدة من أقوى الموجات المسجلة. وقد كان لاحتزار المناطق الوسطى والشرقية الاستوائية من المحيط الهادئ بمقدار درجتين مئويتين آثار عالمية. ويقدر عدد المتضررين من تلك الظاهرة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بأكثر من ٦٠ مليون شخص. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان من السابق لأوانه تقديم تقدير لإجمالي الأثر الواقع على اقتصادات البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة. بيد أنه تم الإبلاغ عن آثار ملموسة قصيرة وطويلة الأجل تعرضت لها صحة الأفراد والاقتصاد والإنتاج الغذائي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وقد تضرر بصورة خاصة من تلك الظاهرة من يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومصائد الأسماك والثروة الحيوانية. ولا تتساوى البلدان جميعا في مستوى التعرض للظواهر البالغة الشدة المتصلة بالنينو. فقد كان مستوى التعرض من الوجهة الاقتصادية أكبر في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، في حين كان الأثر النسبي والأثر الواقع على الناس ومصادر رزقهم أعلى بكثير في البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٤ - وتأثرت اقتصادات أمريكا اللاتينية بشكل خاص. فقد سببت الأمطار الغزيرة أضرارا شديدة في بلدان أقصى الجنوب في أمريكا اللاتينية، وأجبر ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص على إخلاء منازلهم. وواجهت بلدان أخرى في المنطقة، مثل البرازيل وفتزويلا، موجات

حارة وحالات جفاف. ويمكن أن يكون الانتشار السريع لفيروس زيكا، الذي ينقله البعوض والذي يزدهر في وجود درجات الحرارة المرتفعة والمياه الراكدة، مرتبطاً بظاهرة النينيو. وفي المقابل، شهدت أمريكا الوسطى أسوأ حالة جفاف منذ عقود. وقد أثرت تلك الحالة في مسألة انعدام الأمن الغذائي للسنة الثانية على التوالي، حيث أصبح أكثر من ٣,٥ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بعد أن أصيبوا بخسائر كبيرة في المحاصيل بسبب ظروف الجفاف التي طال أمدها. وفي منطقة البحر الكاريبي، صنّف ٣,٦ ملايين شخص باعتبارهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ١,٥ مليون شخص إضافي باعتبارهم يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وقد نجمت حالات انعدام الأمن تلك عن انخفاض المحاصيل الزراعية وقلة توافر الأغذية وارتفاع الأسعار في الأسواق.

٧٥ - وفي شرق أفريقيا، بلغ في شباط/فبراير ٢٠١٦ عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومن سوء التغذية ٢٠,٤ مليون شخص، منهم ١٠,٢ ملايين شخص في إثيوبيا وحدها. وفي بلدان وسط أفريقيا، كان هناك في آذار/مارس ٢٠١٦ ما عدده ٥٥٠.٠٠٠ شخص قد تضرروا من الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، التي ألحقت الضرر بالمنازل والإمدادات الغذائية والبنى التحتية. وواجهت بلدان الجنوب الأفريقي أسوأ حالة جفاف مرت عليها منذ ٣٥ عاماً، وكان من يعتمدون على القطاع الزراعي قليلي المناعة بصفة خاصة. وتشير التقديرات إلى أن ٣١,٦ مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، وأعلنت زيمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي عن حالات طوارئ ناجمة عن الجفاف. وتضرر أكثر من ١,٨ مليون شخص من الفيضانات في جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر وملاوي وموزامبيق، منهم ٢٨٠.٠٠٠ شخص أصبحوا من المشردين؛ وكان هناك ٦٠٠ حالة وفاة و ١٥٥٠٠ من حالات الكوليرا.

٧٦ - وشهدت أجزاء من جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ موجة جفاف حاد بالإضافة إلى الأعاصير الشديدة. وفي منطقة المحيط الهادئ، تشير التقديرات إلى أن ٤,٧ ملايين شخص في ١٢ بلداً من بلدان المحيط الهادئ كانوا معرضين لخطر موجات الجفاف وزيادة الأمطار المرتبطة بظاهرة النينيو، في حين ضربت الأعاصير المدارية الشديدة أراضي فيجي وفانواتو. وأدت ظروف الجفاف في إندونيسيا إلى اشتعال الحرائق في الغابات، وإلى ندرة المياه، وخسائر لاحقة في إنتاج المحاصيل. وفي عام ٢٠١٥، أودت الحرائق بمساحة تبلغ ٢,٦ مليون هكتار من الغابات والأراضي الزراعية. ووردت تقارير عن وقوع آثار

صحية، مثل ارتفاع معدلات التهابات الجهاز التنفسي الحادة والمضاعفات الصحية الأخرى عن المعتاد.

السياسات والخطط الرامية إلى إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة المتصلة بظاهرة النينيو وخفضها

٧٧ - تم، من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، إنشاء مراكز مناخ إقليمية، بالتنسيق الوثيق مع الرابطة الإقليمية للمنظمة، من أجل إعداد وإنتاج بيانات ومنتجات عالية الاستبانة ومواد للتدريب وبناء القدرات تكون أكثر تركيزاً على البعد الإقليمي. ومن مراكز المناخ الإقليمية التي عينتها المنظمة المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالنينيو في غواياكيل.

٧٨ - وقد تولت مراكز المناخ الإقليمية ومنتديات توقعات المناخ الإقليمية ودوائر الأرصاد الجوية والهيدرولوجية الوطنية إعداد التنبؤات المناخية الموسمية على فترات منتظمة لجميع المناطق المتضررة. وتم من خلال التوقعات الموسمية تقييم آثار الحالات المرتبطة بظاهرة النينيو والنيويا وغيرها من عوامل المناخ ذات الصلة بالبعد المحلي. وأعدت الأوساط المعنية بالتنبؤات المناخية، ولا سيما دوائر الأرصاد الجوية والهيدرولوجية الوطنية، تفسيرات للتقلبات المناخية الإقليمية، تشمل التنبؤ بالاختلافات التي تطرأ في درجات الحرارة والتهطلال عن الأحوال العادية، وما يتصل بذلك من احتمال وقوع أخطار طبيعية وتأثيرات أخرى بمعدلات أعلى من المعتاد.

٧٩ - فعلى سبيل المثال، نظم مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منتديات معنية بتوقعات المناخ بغرض إصدار التنبؤات والتعلم من الدروس المستخلصة فيما يتعلق بآثار ظاهرة النينيو وآليات التأهب لها التي وضعتها البلدان في شرق أفريقيا. وفي جنوب آسيا، تعاونت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وإدارة الأرصاد الجوية في الهند، والنظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا، ومركز المسح الجيولوجي المعني بتحليلات البيانات المتكاملة في الولايات المتحدة، من أجل إصدار التنبؤات المتعلقة بمطول الأمطار في موسم الرياح الموسمية لعام ٢٠١٥. كذلك تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والنظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا بإعداد مذكرات إرشادية منتظمة بشأن ظاهرة النينيو.

٨٠ - وفي رد فعل على هذه التنبؤات، اعتمدت البلدان والمنظمات الإقليمية خطط عمل للحد من الآثار المدمرة التي يمكن أن تترتب على ظاهرة النينيو. ومن الأمثلة على الأنشطة

التي بدأت من خلال خطط العمل المتعلقة بتلك الظاهرة تنشيط الخدمات الصحية لمكافحة الحمى الصفراء والملاريا وحمى شيكُونُوغُونِيَا، وتعزيز المرافق التثقيفية. وتم تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي وشبكات الأمان من أجل التخفيف من التأثير الاقتصادي لظاهرة النينيو، وشمل ذلك التحويلات النقدية الاجتماعية والأشغال العامة المدرة للدخل وبرامج الرعاية الأسرية.

٨١ - وفي مواجهة انخفاض إنتاج الأغذية وارتفاع الأسعار، وضعت بعض البلدان سياسات وبدأت أنشطة لمساعدة المزارعين على التعامل مع حالات الجفاف، مثل توزيع البذور، وتنوع المحاصيل وتناوبها، وبرامج دعم المدخلات الزراعية، والاستمطار الاصطناعي والاقتصاد في استهلاك المياه، فضلا عن برامج التغذية المدرسية. وقد تمكنت البلدان، من خلال تخصيص الموارد قبل وقوع الموجات المرتبطة بظاهرة النينيو، من تجنب تفشي انعدام الأمن الغذائي، وحماية الاحتياطات الغذائية، وتثبيت أسعار الأغذية الأساسية. وبسبب الإنذارات المتعلقة باحتمال وقوع الفيضانات والأهتالات الأرضية وحرائق البراري، بدأت البلدان أيضا في الأخذ بتدابير لمنع الكوارث، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر كبيرة. وقد أدت الإجراءات المتخذة، بما في ذلك إزالة الركام من مجاري الأنهار وتعزيز الخزانات الموجودة، بل وبناء جدران سدود جديدة، وتحسين الإدارة المحلية للمياه وممارسات حفظ التربة، إلى إنقاذ الأرواح والحد من الأضرار التي يمكن أن تقع على البنى التحتية ومن الخسائر الاقتصادية. غير أن عددا من البلدان قد اضطر إلى إعلان حالة الطوارئ وتوجيه النداءات الإنسانية.

٨٢ - وقد وضعت مبادرات لتعزيز آليات الرصد والمراقبة وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور محوري في مساعدة البلدان على إدارة مخاطر النينيو، بطرق منها قيادة عمليات وضع خطط لحالات الطوارئ والتصدي لها وتنسيق تلك العمليات، وحشد الالتزامات والموارد من أجل تنفيذ تلك العمليات. وعقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماعات تشاورية رفيعة المستوى على الصعيد الإقليمي لمناقشة خطط التخفيف من آثار النينيو وتنسيق الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. وعقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماعا إقليميا ناقشت وأقرت فيه خططا للتخفيف واستراتيجية للتأهب والاستجابة على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لآثار النينيو على الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في الجنوب الأفريقي. وفي حالة أخرى اتخذت فيها تدابير إقليمية للحد من المخاطر، يتعاون ٣٢ بلدا أفريقيا مع الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، من أجل النهوض

بقدره تلك البلدان على تحسين التخطيط والتأهب والاستجابة للظواهر الجوية البالغة الشدة، من خلال آليات التمويل مثل تجميع المخاطر ونقل المخاطر.

٨٣ - وقد تأكدت، بسبب الآثار التي ترتبت على ظاهرة النينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، أهمية الفهم الشامل للكوارث البطيئة الظهور. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عملية وضع منهجية إقليمية لتقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة النينو، وإعلام مقرري السياسات بهذه الآثار.

٨٤ - وفيما يلي التوصيات المطروحة للحد من آثار ظاهرة النينو في المستقبل:

(أ) الاستثمار في جهود طويلة الأجل تهدف إلى توفير الإنذارات المبكرة والتنبؤات المناخية المحلية والوطنية، وزيادة القدرة على التأهب والصمود على الصعيدين المحلي والوطني، من أجل تحسين إدارة الظواهر الجوية الشدة. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تواصل تعزيز التعاون وتبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات والشبكات ذات الصلة؛

(ب) بدء تدابير منسقة وشاملة لمنع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحالات المرتبطة بظاهرة النينو، بما في ذلك مواجهة العواقب الصحية لتلك الظاهرة عن طريق معالجة ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد والعواقب الطبية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي؛ وقلة المناعة أمام الأمراض المعدية؛ وارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي نتيجة لحرائق الغابات والإجهاد الصحي الناجم عن الموجات الحارة؛ وتعطيل الخدمات الصحية؛

(ج) الاضطلاع بعمليات منتظمة لتقييم وتسجيل وتبادل المعلومات وبيانات الحسابات العامة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والسن، من أجل وضع استراتيجيات وخطط لمعالجة آثار موجات النينو في المستقبل؛

(د) القيام على نحو منهجي بتسجيل ونشر الدروس المستفادة بشأن الظواهر المتوقعة والتي تم الإبلاغ عنها، والآثار التي نشأت والإجراءات التي اتخذت في سياق ظاهرة النينو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، والاستفادة من المؤسسات التي ساهمت في مراقبة المناخ ورصده، ومراكز المناخ الإقليمية والوطنية، والقطاعات الرئيسية التي تستعمل المعلومات المناخية وغيرها من المستعملين النهائيين لتلك المعلومات على الصعيد الوطني.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥ - تحققت نتائج هامة في السنة الأولى لإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ويتواءم إطار سندياي بصورة متسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، إذ يشتمل على غايات عالمية واضحة مشفوعة بتدابير عملية للإجراءات الواجبة، وينص على أن الطبيعة الشاملة لإدارة مخاطر الكوارث تشكل عنصراً حاسماً في التنمية المستدامة.

٨٦ - وسوف يتطلب الإدماج الفعال لإدارة مخاطر الكوارث في سياسات وممارسات واستثمارات التنمية المستدامة نظاماً لرصد أهداف التنمية المستدامة يدمج الحد من مخاطر الكوارث في مؤشراتته الأساسية. وسيقتضي هذا العمل إدماج استعراضات التقدم المحرز بشأن إطار سندياي، التي تجريها المنتديات العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، في مداوالات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي ينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وفي التوجيهات التي يصدرها فيما يتعلق بالسياسات.

٨٧ - ويلزم القيام بأعمال هامة لكفالة تنفيذ إطار سندياي، واستفادة الجميع من المنافع التي تنشأ عن إدارة مخاطر الكوارث. ويشمل هذا إتمام العمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ومن المتوقع أن تؤدي جهود الفريق العامل إلى قيام الجمعية العامة باعتماد مجموعة من المؤشرات العملية القابلة للتطبيق من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية المنصوص عليها في إطار سندياي، ومن المصطلحات اللازمة لدعم الاتساق في فهم إدارة مخاطر الكوارث وممارستها. وسوف تشكل المؤشرات الأساس الذي ستقوم عليه أداة جديدة وضعت للرصد، وهي مرصد إطار سندياي، الذي سي طرح في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٧.

٨٨ - وتشكل الغاية الواردة في إطار سندياي المتعلقة بإحداث زيادة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ المحطة الأولى في هذا الصدد. وسوف يتطلب الوصول إلى تلك المحطة التركيز المستمر والتفاني وتوافر الموارد المناسبة. وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة سيلزم بذل جهود متضافرة من أجل تحسين فهم المستويات والاتجاهات الحالية لمخاطر الكوارث، ووضع استراتيجيات تقوم على أساس المعرفة السليمة بالتحديات الراهنة، وتحديد أولويات وأهداف واضحة. ويجب أن تشمل التدابير المتخذة إنشاء نظم لتسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث أو تعزيز النظم القائمة، مع توفير قاعدة بيانات للمعلومات المصنفة

والخسائر التاريخية الناجمة عن الكوارث، من أجل وضع تقييمات للأخطار ومواطن الضعف وتقديرات تتعلق بمخاطر الكوارث.

٨٩ - وسوف يؤدي اعتماد سياسات وطنية وأطر معيارية مشفوعة باستراتيجيات وأهداف محددة بوضوح إلى تحسين المساءلة، إلى جانب استمرار التعاون والالتزام من جانب القطاعين العام والخاص من أجل إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والممارسات والاستثمارات الخاصة بكل منهما. وتشكل مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث التي وضعتها لجنة القانون الدولي خطوة هامة في هذا الصدد.

٩٠ - وتتيح الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ستعقد في المكسيك، في أيار/مايو ٢٠١٧، والمنتديات الإقليمية المعنية بالموضوع، الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي والالتزامات الطوعية. ومن المهم، للاستفادة من المنتديات العالمية والإقليمية باعتبارها أدوات للتعزيز بتنفيذ الإطار، أن تهئ البلدان والجهات صاحبة المصلحة نفسها من خلال الوقوف على التحديات الماثلة والفرص المتاحة، وأن تأتي على أهبة الاستعداد لتبادل الخبرات التي اكتسبتها. ولا غنى عن الالتزام السياسي على أرفع المستويات الحكومية، ولا عن الدعم المقدم من الحكومات المحلية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٩١ - وسيتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهودها الرامية إلى دعم البلدان في تنفيذ إطار سندي في السياق الأعم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل المهام التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث موردا قيما لتحقيق هذه الغاية، وسيكون ثمة أهمية في هذا الصدد للصيغة المنقحة التي اعتمدت مؤخرا لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، المعنونة "نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر".

٩٢ - ويلزم إحداث زيادة كبيرة في الاستثمار الموجه للحد من مخاطر الكوارث، إذا كان للنتائج المتوقعة والغايات العالمية السبع المنصوص عليها في إطار سندي أن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠. ورغم إحراز قدر من التقدم، فإن حجم الموارد المتاحة من أجل الحد من مخاطر الكوارث يقل كثيرا عن المطلوب لكفالة الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث ومن الخسائر في الأرواح وفي سبل العيش والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان. ويمثل صندوق الأمم

المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث الآلية القائمة للمساعدة في تنفيذ إطار سندياي ومتابعته واستعراضه، وسوف يلزم تعزيز دور الصندوق، وزيادة حجم تمويله وإمكانية التنبؤ به وحسن توقيته واستقراره.

٩٣ - وفي ضوء ما تقدّم، يوصى بما يلي:

(أ) أن يواصل خبراء الدول المشاركةً بنشاط في عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وأن يعتمدوا مجموعة من المؤشرات المناسبة التي لها طابع عملي ويسهل التعريف بها، من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات والمؤشرات العالمية المنصوص عليها في إطار سندياي، وسوف تحال تلك المؤشرات إلى الجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(ب) أن تكفل الدول وضع المجموعة النهائية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على نحو يتماشى مع المؤشرات والمنهجية التي وضعها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، ضماناً للاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير؛

(ج) أن تشارك الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أرفع المستويات في المنتديات الإقليمية القادمة للحد من مخاطر الكوارث وفي الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٧؛

(د) أن تواصل الدول العمل على جمع البيانات ووضع خطوط الأساس، بطرق منها إنشاء نظم لتسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث تشتمل على قاعدة بيانات للمعلومات المصنفة والخسائر التي سببتها الكوارث على مدى فترة يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل، أو تعزيز النظم القائمة من هذا النوع؛

(هـ) أن تولي الدول أولوية لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الغاية العالمية (هـ) من إطار سندياي، وأن تخصص الجهود والموارد الخاصة اللازمة لذلك، وأن تضمن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية والمحلية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(و) أن تراعي الدول الاستعراضات الدورية للتقدم المحرز بشأن إطار سندي في سياق مداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ز) أن تقوم الدول بتعزيز التعاون الدولي وإتاحة وسائل التنفيذ اللازمة لدعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ إطار سندي، وأن تعمل في ذلك السياق على إدماج مسألة الوعي بالمخاطر في برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(ح) أن تنظر الدول في زيادة مساهمتها المالية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث بهدف مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والتي يرد بيانها في هذا التقرير.